النفط والصراع السياسي في السودان

الجداول والملاحق

obeikan.com

obeikan.com

جدول (١) : الصادرات
الفترة : ١٩٩٩ – ٢٠٠٣م (مليون دولار)

العام	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
جملة الصادرات (فوب)	٧٨٠,١٠	١٨٠٦,٧٠	١٦٩٨,٧٠	١٩٤٩,١١	٢٥٤٢,١٧
البترول	٢٧٥,٩	١٣٥٠,٧٦	١٣٧٦,٦٦	١٥١٠,٨٣	٢٠٤٧,٧٠
أخرى	٥٠٤,٢٠	٤٥٥,٩٤	٣٢٢,٠٤	٤٣٨,٢٨	٤٩٤,٤٧

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٢):
نسبة البترول في الصادرات (العام ٢٠٠٣م)

السلعة	النسبة المئوية
البترول	٧٨٪
القطن	٣٪
السمسم	٤٪
الحيوانات الحية	٦٪
أخرى	٩٪

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٣):

إنتاج البترول ومشتقاته:

البيان		٢٠٠٢		٢٠٠٣	
المشتقات البترولية	الوحدة	الإنتاج	٪	الإنتاج	٪
جازولين	ألف طن متري	١,٠٢٢,٩	٣٨,١٪	١,١٠٤,٧	٣٩,٦٪
كيروسين	» » »	٣٣,٥	١,٢٪	٣٦,٥	١,٣٪
فيرنس	» » »	٢٩٩,٠	١١,١٪	٢٧٥,٨	١٣,٥٪
بتوجاز	» » »	٢٤٠,٧	٩,٠٪	٢٢٩,١	٨,٢٪
بنزين	» » »	٨٨٤,٦	٣٣,٠٪	٨٥٧,٩	٣٠,٨٪
نافتا	» » »	٣٤,١	١,٣٪	٢٩,٢	١,٠٪
جست	» » »	١٦٨,٩	٦,٣٪	١٥٥,٩	٥,٦٪
المجموع		٢,٦٨٣,٧	١٠٠,٠٪	٢,٧٨٩,١	١٠٠,٠٪

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٤):

إنتاج خام البترول :

البيان	الوحدة	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م
البترول الخام	ألف برميل	٨٥٩٢٩,٧	٩٥٧٧٠,٨

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٥):

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

القطاع	٪٢٠٠٢	٪ ٢٠٠٣
١- الزراعة	٪ ٤٦,٠	٪٤٥,٦
٢- البترول والتعدين	٪٩,١	٪٩,٦
٣- الصناعة التحويلية	٪٧,٩	٪٨,٢
٤- الكهرباء والمياه	٪١,٧	٪١,٧
٥- البناء والتشييد	٪٤,٤	٪٤,٧
٦- الخدمات	٪٣٠,٩	٪٣٠,٢
٧- الناتج المحلي الإجمالي	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (١)

إحصاءات البترول أداء المصافي (بالألف طن متري)

Refineries Performance (000 M. Ton) 1999 – 20003

السنوات Years	مصفاة بورتسودان Portsudan	الأبيض Elobied	أبو جابرة Abogabra	الخرطوم Khartoum
1999	193.9	208.7	21.9	–
2000	–	437.0	21.2	1496.3
2001	–	377.9	12.9	2045.8
2002	–	452.4	12.9	2218.6
2003	–	549.4	10.8	2228.9

المصدر: وزارة الطاقة والتعدين Source: Ministry of Energy & Mining

جدول (٢)

إحصاءات البترول (بالألف طن متري)

Refineries Performance (000 M. Ton)1999 – 20003

صادرات البترول الخام Export of Crude Petroleum	صادرات مواد بترولية Export of Petroleum Products	استهلاك مواد بترولية Consumption of Petroleum Products	استيراد مواد بترولية Imports of Petroleum Products	السنوات Years
11872409	–	1591.9	1166.4	1999
48341593	429.7	1748.5	499.5	2000
56191030	599.0	2010.3	349.2	2001
63874015	543.1	2405.5	308.2	2002
73047677	478.3	2692.7	339.2	2003

المصدر: وزارة الطاقة والتعدين Source: Ministry of Energy & Mining

* بدأ تصدير الخام من سبتمبر ١٩٩٩م (بالبرميل)

*Exports of Crude Started in Sep. 1999 (in Barrel)

ملحق(١)

قسمة عائدات البترول بين الاقتصاد والسياسة

موضوع قيمة عائدات البترول يثير عدة قضايا، من ضمنها حق الأقاليم في تحصيل عائدات من الموارد الطبيعية، مقدرة الأجهزة مقارنة بالحكومة المركزية في تركيز العائدات في حالة ضبابية وعدم استقرار أسعار البترول، وتداخل الصلاحيات في مسائل العدالة وإعادة التوزيع بالإضافة إلى الهموم البيئية. هناك أيضاً دوافع قوية أو اعتبار اقتصاد سياسي مرتبط بتوزيع عائدات الموارد الطبيعية، خاصة البترول، ينعكس في مطالب المناطق التي تقع فيها حقول البترول بحصة مباشرة من عائداته.

العوامل التي تحدد حصص القسمة المعقولة تشمل أيضاً اعتبارات تركيز مالي وتجويد أداء وإعادة توزيع الحجج الداعمة لمذكرة عائدات البترول تقوم على مجموعة من الاعتبارات فالحكومة المركزية تستطيع التحكم بقدر أحسن في تقلبات وضبابية أسعار البترول لأن لها في العادة قاعدة ضريبية أوسع أقل ارتباطا بأسعار النفط من السلطات الولائية أو الإقليمية. وإذا كان للحكومات المحلية مصادر ضرائب أخرى، فقد لا يكون هناك حافز للمناطق الغنية بالبترول لاستغلال هذه المصادر إن أعطي لها- بالإضافة إلى ذلك – نصيب من عائدات النفط. هذا قد يؤدي بدوره على توظيف سلبي لعوامل الإنتاج وإلى المزيد من الاتكالية وعدم التوازن بين المناطق فوق ذلك، بإمكان الحكومة المركزية أن تساهم في العدالة الأفقية بإعادة توزيع عائدات البترول بين المناطق غنية وفقيرة الموارد. وكمورد غير دائم، فالبترول لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر عائدات أساسي في المدى الطويل بالنسبة للحكومات الإقليمية إذ أن تجارب الدول البترولية قد دلت على أن العائدات البترولية أكثر تقلباً من العائدات الكلية. ترتيب آخر شائع هو – في معظم الأحيان – نتاج محاولات الحكومة

المركزية إرضاء توجيهات انفصالية في الأقاليم المنتجة للنفط.

تجارب ترتيبات قيمة العائدات البترولية:

١- الدول الوحدوية الصغيرة:

تشمل هذه المجموعة دول الخليج باستثناء دولة الإمارات المتحدة. في هذه الدول يحصل المركز على كل عائدات البترول كما هو الحال أيضاً في معظم الدول الوحدوية الكبيرة كالجزائر، أذربيجان، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، ليبيا، النرويج، المملكة المتحدة وحديثا السودان إن المركزية الكاملة لعائدات البترول لها عدة فوائد : (١) تتحمل الحكومة المركزية كل أعباء تقلبات عائدات النفط؛ (٢) الفوارق بين الأقاليم يمكن أن تعالج بصورة أفضل في حالة حصول المركز على كل العائدات النفطية حيث – أي المركز – في وضع أحسن لخلق آليات مساواة أفقية؛ و (٣) الحد من السباق التنافسي على الضرائب المحلية والإقليمية.

تقلبات أسعار البترول أفرزت ثلاث قضايا للدول الوحدوية الصغيرة.

أولاً: معظم هذه الدول أدركت الحاجة لتنمية قاعدة من العائدات – مثل إدخال ضريبة القيمة المضافة – غير البترولية للتقليل من التقلبات في إجمالي العائدات. هذه القاعدة مطلوبة أيضاً لتعويض النقص في التعريفة الجمركية نتيجة لمبادرات تجارية إقليمية أو دولية.

ثانياً: بعض البلدان حاولت معالجة تقلبات أسعار النفط عن طريق إنشاء صناديق تركيز كما هو الحال في الكويت، والنرويج، وأذربيجان. لكن واحدة في المشاكل الرئيسية في هذا الترتيب تكمن في إمكانية خلق آلية موازنة موازية – في معظم الأحيان – لا رقابة عليها بمستوى الموازنة العامة. ثالثاً: لمواجهة عدم استدامة استخراج البترول في المدى الطويل تمت إقامة صناديق إدخال لتوفير حصة من عائدات النفط للأجيال القادة (مثال – صندوق الاحتياط لكويت للأجيال القادمة وصناديق مماثلة في ألاسكا الأمريكية والبريتا الكندية).

٢- التوجهات في الدول الوحدوية الكبيرة:

هذه الدول – وخير مثال لها إندونيسيا وكولومبيا – تعرضت لضغوط سياسة هائلة للدخول في ترتيبات لقسمة عائدات النفط أو إعطاء قواعد العوائد البترولية للأقاليم والولايات المنتجة. بالإضافة إلى القضايا التي واجهتها الدول البترولية الصغيرة، فاقتسام عائدات البترول مع المناطق المنتجة أو إعطاء كل العائدات لهذه المناطق تواجه أيضاً عدة مصاعب: (١) صعوبة تحديد جهة الاختصاص التي يمكن تسليمها (الغنيمة)، خاصة إذا كانت الوحدة التي يراد إشراكها في القسمة محلية أو منطقة صغيرة. (٢) إعطاء عائدات نفطية لمحليات أو مناطق إنتاج في مثل هذه الحالة يزيد من حدة عدم المساواة الأفقية بين المحليات والأقاليم، (٣) من ذكر آنفا، هذا قد يؤدي إلى تشوهات في التنمية الاقتصادية عن طريق السماح بتخفيض العائدات غير النفطية، و(٤) جعل وظيفة التركيز المالي عن طريق الحكومة المركزية أمراً صعب المنال.

إن الانضباط المالي قد يصعب تحقيقه إذا حصلت الحكومات الإقليمية على مبالغ طائلة من عائدات البترول المتقلبة. ففي البلدان النامية يصعب على الحكومات مقاومة شهية إنفاق الفائض البترولي في أزمان ارتفاع الأسعار نسبة لمستويات الدخول المتدنية والحاجيات التنموية الهائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشفافية المطلوبة لإدارة الإنفاق لضمان فعالية صندوق تركيز مالي ليس من السهل تأسيسها على مستوى المركز، ناهيك عن المستوى الولائي أو الإقليمي، حيث إجراءات إدارة الإنفاق وتقنينه تكاد تكون معدومة.

إذا كانت الحكومات الإقليمية تقدم خدمات كبيرة وبنيات تحتية لاستغلال الموارد الطبيعية، فيمكن في هذه الحالات اعتبار بعض الضرائب لتعويضها عن التكلفة المترتبة عن ذلك، مما يبرر إرجاع حصة من العائدات إلى الحكومات الإقليمية تحت مظلة مبدأ «المنفعة الضريبية». إن هذه البدائل لقسمة العائدات قد تكون أقل تقلباً من عائدات النفط، ولهذا أكثر إيجابية كمصدر عائد بالنسبة

للحكومات الإقليمية.

بينما الواضح أن إنتاج البترول ليس بمصدر العائد السليم للأقاليم، فواقع الاقتصاد السياسي قد يملي أن وضع بعضا من الضرائب الإقليمية على الموارد الطبيعية شر لابد منه في حالة عدم ثقة الأقاليم في المركز لتقديم ماهو ضروري من الهبات المالية غير المشروطة للإنفاق الإقليمي. هناك مجموعة حجج اقتصادية مبنية على مبدأ المنفعة والعوامل الخارجية قد تبرر وضع ضريبة مثل هذه الموارد. بالإضافة إلى ذلك، بما أن البترول والغاز يخضعان لضريبة الدخل فيمكن اعتبار ترتيب مماثل لهذا ولمصادر أخرى. بناءً عليه، هناك عدة ضرائب على البترول والغاز يمكن أن تكون مصدر عائد للحكومات الإقليمية.

٣- الدول الفيدرالية:

هذه الدول هي نيجيريا، المكسيك، روسيا، فنزويلا، والإمارات العربية المتحدة، معظم هذه المجموعة تستخدم بعضاً من نظام قسمة العائد أو إعطاء القواعد الضريبية للأقاليم في إطار القسمة، فالعائدات البترولية تجمع بواسطة الحكومة المركزية أو بواسطة الحكومات المحلية (دولة الإمارات) ثم يعاد توزيعها بعد ذلك لكل أو لبعض المستويات الحكومية وفقاً لقاعدة محددة. الحل البديل يعطي قواعد ضريبية محددة لمستويات حكومية مختلفة.

هناك عدة أشكال لترتيبات قسمة العائد البترولي، البعض يطبق نفس القاعدة لقسمة عائدات النفط كما يستخدم في التحويلات المالية الأخرى، بينما البعض الآخر له قاعدة مختلفة. بعض الترتيبات تفضل أن تكون حصة الحكومة الإقليمية مربوطة بنسبة العائد البترولي الناتج من الإقليم. آخرون يستخدمون معايير كالسكان، الحاجة الاقتصادية، والطاقة الضريبية. بعض ترتيبات قسمة العائد تقدم مواد طائلة نسبياً للحكومات الإقليمية (كولومبيا، نيجيريا، روسيا، وفنزويلا) بينما بعض آخر يقدم مبالغ مالية متواضعة (إكوادور، المكسيك، وإندونيسيا).

الفائدة الرئيسية لقسمة العائد البترولي هي أنها شكل مريح لتحويل الموارد المالية إلى الحكومات الإقليمية، خاصة إذا كان البترول مصدر العائد الأساسي. بينما تشجع الاعتبارات الإدارية في معظم الأحيان على مركزة العطاء أو التنازل الضريبي – بجانب ذلك عائدات النفط – فإن قسمة العائد البترولي تفسح مجالاً لإعادة توزيع الموارد المالية إلى الحكومات الإقليمية والولائية.

لكن التجارب أثبتت أن قسمة العائد النفطي لها أضرار تتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي والانضباط المالي العام. مضافا إلى ذلك، فإن ترتيبات قسمة العائد تميل دائماً إلى أنها مثيرة للجدل السياسي وعدم الاستقرار. البديل هو إعطاء قواعد عائد محددة كرسوم الإنتاج مثلا للحكومات الإقليمية. الرسوم المحددة والمرتبطة بالإنتاج بدلاً من الأسعار قد تكون مستقرة نسبياً وهي حتما أجدى وأنفع لمحاربة الأضرار البيئية، وخير مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

الخلاصة:

أهم ما يمكن أن يستقى من التجارب أعلاه في قسمة عائدات البترول هو أن مركزة هذه العائدات ترتيب مرغوب ومفضل في الدول النامية مع تحديد قواعد ضريبية للحكومات الإقليمية بالإضافة إلى نظام تحويل مالي محدد لمواجهة تحديات إعادة التوزيع والتساوي. حل بديل هو إعطاء قواعد ضريبية أكثر استقراراً كرسوم الإنتاج لحكومات الأقاليم المنتجة وإنشاء نظام تحويل مطابق لضمان حد أدنى من الموارد لكل الحكومات الإقليمية لتمويل حد معقول ومستقر من الخدمات العامة. إن أقل الحلول تفضيلا هو قسمة عائدات البترول. فأخذ كميات عائد هائلة من الحكومة المركزية يصعب بل ويعقد إدارة الاقتصاد الكلي. كما أن التحويل الكامل لعبء تقلبات عائدات البترول إلى الحكومات الإقليمية لا يساعد في توفير تمويل مستقر للخدمات العامة على المستوى المحلي والإقليمي، كما أنه في معظم الأحيان لا ينجح في إخماد النعرات الانفصالية لأن الأقاليم المنتجة بإمكانها التطلع لتستأثر بكل العائدات النفطية.

السودان وتجارب قسمة العائدات البترولية:

السودان كقطر حديث العهد بالإنتاج النفطي ليس من الحكمة أن يشذ عن تجارب الدول البترولية الأخرى في مجال قسمة العائدات، خاصة وأنه بين الدول الأقل نمواً بين مجموعة الدول المنتجة للنفط. فبحكم بنياته الهشة، وتركيبته السكانية والحضارية المعقدة، وفي ظل غياب المؤسسات الفاعلة، والأطر الإدارية والقانونية والتشريعية على مستوى المركز، ناهيك عن الأقاليم، فالأسلم بل والأفيد أن يستمر السودان في مركزة عائدات النفط بشكل كامل، لكن لابد من اتباع هذه المركزة بإجراءين مهمين: (١) تحديد عائد معقول يضمن للإدارة الإقليمية سيطرة على بعض نسب الضرائب الرئيسية بعد التأكد من وجود إدارة مالية قوية ذات مصداقية وشفافية لا لبس فيهما، و (٢) وضع نظام تحويل مالي محكم شفاف مبنى على أسس متساوية ويعطي مستوى مستقر من موارد التمويل للخدمات العامة – بما في ذلك مشاريع البنيات التحتية – التي تقوم بها الحكومات الإقليمية وفق جدول يحدد أسبقيات كل إقليم وأولويات التنمية المطلوبة بين الأقاليم. بهذا تمكن معالجة قضايا تقلبات عائدات النفط والفوارق في عائدات البترول بين الأقاليم بالإضافة إلى الانضباط والمصداقية الماليين. أن تقسيم عائد مورد طبيعي في إطار دولة وحدوية أو فيدرالية على أسس إقليمية أو جهوية، خاصة في غياب المؤسسات والقوانين والإدارة الاقتصادية اللازمة على مستوى المركز والإقليم، قد لا يحل مشكلة في النهاية بل قد يؤدي إلى احتقان وربما مضاعفة المشاكل، هذا إن لم يكن في حد ذاته بداية سلسلة مشاكل جديدة.

(صحيفة الأيام ، العدد٧٨٠٨ ، الإثنين : ٢٧ – ١٠ – ٢٠٠٣)

التيجاني الطيب إبراهيم
مندوب مقيم صندوق النقد الدولي
جمهورية جنوب أفريقيا
وزير المالية الأسبق

ملحق (٢)
البترول والأثر الاجتماعي ومعدلات النمو

البترول لاشك كان إضافة حقيقية لإجمالي الناتج المحلي إلا أنه يخلق نوعاً من العمالة ويحسن وضع الصادر السوداني وميزان المدفوعات الخارجي ويؤدي إلى دعم احتياطي النقد الأجنبي السوداني وبالتالي تقوية العملة المحلية تجاه العملات الأخرى.

فالبترول السوداني على صغر حجمه يمكن أن يؤدي إلى إيجابيات أخرى أكثر، من حيث أنه يمكن توظيف عائداته في مجال الاستثمار خاصة في الاستثمار البشري وبالذات مجال التعليم والصحة فهي قطاعات أهملت خلال العقدين الماضيين وعانت الكثير وبالتالي عانى المواطن من جراء ذلك، كما يمكن أن يدعم البترول بناء البنيات التحتية لأنها عنصر أساسي في خلق أية طفرة إنمائية واقتصادية.

هذا يتطلب استراتيجية واضحة لتوظيف موارد الثروة من أجل خدمة الاقتصاد السوداني في هذه المجالات وخلق القاعدة الاقتصادية المطلوبة وجلب الاستثمار بشقيه المحلي والخارجي أما السلبيات أو ما يسمى بلعنة البترول، فتتلخص في أن يكون البترول هو مدخل من مداخل عدم توزيع الثروة. أي تتركز الموارد البترولية في فئات معينة وتقتصر عليها، وبالتالي يتم تغييب كامل للإنجازات آنفة الذكر أعلاه. وبالتالي لا يكون للبترول معنى من وجهة نظر المواطن السوداني العادي.

بالإضافة لهذا عدم وجود إستراتجية قومية واضحة لكيفية استغلال البترول إلى قفزة عالية في الاقتصاد السوداني وتتركز الأنظار على موارد البترول وتعاني قطاعات إنتاجية أخرى كالزراع وهم قطاع حيوي مهم ولكن للأسف نجد أن البترول حتى الآن لم يتم توظيفه بالصورة المطلوبة بحيث تكون هناك إستراتيجية قومية واضحة

للتنمية البشرية أو البنيات التحتية.

هذا الغياب أدى إلى إحباط عام لدى المواطن السوداني مما أدى أيضا إلي نوع من التكامل في الاستمرارية في القطاعات الحيوية الأخرى كالزراعة والصناعة وأيقظ للأسف توجهات إقليمية وجهوية بحيث أنه ثروة قومية.

كيف يتم توزيعه أو تقسيمه بين الولايات المختلفة أيضا. رغم وجود إيجابيات للبترول في إطار الناتج المحلي نجد أنه مازالت هنالك فجوات كبيرة لابد من سدها للاستفادة بصورة مثلى وبها نوع من التوازن الإقليمي والجهوي كالتعليم والصحة الخ..وهذا جزء من لعنة البترول كما حدث في نيجيريا عندما تقلصت موارد البترول فيها دخلت في موقف اقتصادي صعب ومازالت تعاني منه إلى اليوم.

فالسودان يجب أن يتجنب هذا المطب - خاصة أن السودان مقبل على مرحلة حساسة تتطلب رؤية جديدة. لابد من سياسات اقتصادية تتماشى مع الظروف المقبلة واستراتيجية قومية تنضوي تحتها تلك السياسات الاقتصادية الجديدة، أيضا السياسات الجديدة يجب أن تكون في كيفية التعامل مع عامل البترول وكيفية التعامل مع الموارد الاستثمارية الأخرى سواء كانت محلية أو خارجية وهذا يتطلب سياسات محدده تجاه القطاع الاقتصادي الخاص الداخلي والخارجي وفي الوقت ذاته لابد من إيجاد مركز مالي قوي، يتحكم في الموارد المحلية ويوزعها بصورة عادية وشفافة وبصورة يمكن أن تكون مقبولة قومياً.

إذا لم يكن هذا الإطار موجوداً سيظل السودان في دوامة عدم تثبيت الاقتصاد وتحريكه في الإطار الصحيح. آثار البترول يجب أن تكون وقتية وطويلة المدى، إذا تم توظيفها في أشياء وقتية كتوفير السلع الضرورية كالأدوية فيمكن أن يكون الأثر مباشراً، كما يمكن أن تكون آثاره المستقبلية في الصحة والتعليم، إذن المشكلة ليست مشكلة جدل محسوم لأن موارد البترول لا تظهر إلا في المدى البعيد إذ هذا يتوقف على السياسات الحكومية الموجودة وفي إطار هذه السياسات يمكن أن يكون له

مردود إيجابي وقتي ومردود متوسط المدى أو طويل.

عليه لو ركزنا على القطاع الزراعي الحيوي فهذا القطاع في الأعوام الماضية أهمل كثيرا وبالتالي عانت القطاعات الإنتاجية الأخرى المتشابهة هذه أيضا أدى إلى أن يعاني الاقتصاد السوداني رغم دخول البترول الذي خلق معادلة جيدة.

وللسودان مشكلة من الأرقام لأن القاعدة الإحصائية تكاد تكون غير موجودة ولو انتقلنا من قاعدة إحصائية معلوماتية كانت موجودة في السابق إلى حالة غير موجودة الآن، لانعدام هيئات الإحصاء في السودان.

لنأخذ معدل النمو مثلا حسب الأرقام الرسمية للاقتصاد السوداني متوسط النمو ٦٪ فالمعيار الحقيقي لهذا النمو لابد أن ينعكس على حياة الناس في سوق العمل وأسعار السلع ودخول الناس إذا لم يحدث هذا يكون السبب واحد من اثنين:

١- أما الأرقام غير صحيحة.

٢- أو أن سياسات التوزيع خاطئة.

وبالتالي هذا النمو ينحصر في طبقة محددة وطبقة صغيرة جداً، والقطاعات الأساسية في المجتمع لايكاد فيها أي آثار لهذا النمو.

وأن المعدلات ليست بهذا النمو ولكن مع هذه المعادلات ليست هناك سياسات توزيعية منضبطة بحيث يتم توزيع الدخل بصورة منتظمة على القطاعات المختلفة.

حوار مع التجاني الطيب

وزير المالية الأسبق

مدير صندوق النقد الدولي العراقي مع جريدة الرأي العام

العدد ٢٧٩٥ بتاريخ ٨/ ٦/ ٢٠٠٥م ص ٨.

ملحق (٣)
حول عائدات البترول

الميدان / العدد ١٩٨٤، أغسطس ٢٠٠٣م:

اختصم الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية) في مشاكوس وناكورو حول ثروة لم يستمتع بها حتى الآن شعب السودان – إذ لم ينعكس البترول رخاء لخفض تكاليف المعيشة – أو بدعم الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، السكن)... ولم ينعكس تصدير البترول واستغلاله حتى على أسعار المشتقات البترولية المنتجة محلياً.

فوق هذا وذاك فإن عائدات الثروة البترولية بشقيها (التصدير والمبيعات المحلية) لا يجري تضمينها بالكامل في موازنة الدولة – وحتى تلك التي يجري تضمينها من باب ذر الرماد في العيون فإن الصرف على الأمن والدفاع يبتلعها... ويبتلع الإيرادات الأخرى... ففي موازنة هذا العام ٢٠٠٣م تم تقدير إجمالي للصرف على الأمن والدفاع بحوالي ٣٤١ مليار دينار بينما قدرت حصيلة كل عائدات البترول لنفس العام بـ ٢٤٩ مليار دينار!!

دون الخوض في تفاصيل اقتسام الإنتاج – وهل نصيب الحكومة الآن يعادل ٤٠٪ أم أكثر أو أقل فان ما هو ملاحظ على صادر البترول خلال يناير يوليو ٢٠٠٣م أنه:

(١) كميات الصادر التي تعود للدولة يحددها الكونسورتيوم المعروف باسم GNPOC «شركة النيل الكبرى لعمليات البترول» وهو الذي يهيمن بالكامل على ميناء التصدير بشائر وعلى العمليات الإنتاجية بالحقول... ولاتعرف الحكومة نصيبها إلا إذا أخطرت من قبل الكونسورتيوم البترولي لينحصر دور المؤسسة السودانية للنفط بعد ذلك في طرح عطاءات البيع دون التقيد بالسعر الأعلى كما

سنرى لاحقاً.

هذا فيه مساس بسيادة الدولة على إنتاجيها النفطي أو هو أشبه بالاستعمار البترولي (إيران ما قبل مصدق)... النصيب الحقيقي للدولة ورصد تكاليف الإنتاج وأي تكاليف أخرى سيجري خصمها من حصة الدولة (أو البلد)لابد من أن تكون تحت إشراف الطرف المستثمر والمحلي على حد سواء... لكن ما يجري يعكس الريب والشكوك في وقت تغرق فيه السلطة حتى أذنيها في الفساد المعلن وغير المعلن.

(٢) يجري تصدير البترول السوداني من قبل عدة شركات نذكر منها: SINOCHIM, VITOL, TRAFIGURA. CHINA OIL بأسعار تتراوح بين ٤٢,٨٩ دولارًا – ٢٦,٩٢ للبرميل الواحد في الوقت الذي تتراوح فيه أسعار البترول عالمياً بين ٢٨ – ٣٠ دولارًا للبرميل في الوقت الذي يمتاز فيه الخام السودان بارتفاع معدل استخلاص المنتجات البيضاء منه (نافتا- بنزين – غاز طائرات – غاز أويل)... فإذا كان معدل تصدير البترول (نصيب الحكومة) في الشهر ما بين ٥ – ٦ ملايين برميل فان هذا الفارق شهريا يتراوح ما بين ٢٠ مليون إلى ٣٥ مليون دولار (بخلاف أرباح الشركة المصدرة) وهي أموال نكاد نجزم أنها تذهب لجيوب البيروقراطية الإسلامية المهيمنة على قطاع البترول أو لحسابات حزب الجبهة داخل وخارج السودان.

(٣) رغم ضخامة العائدات من صادر البترول (١٢٠ – ١٣٠ مليون دولار شهرياً) العائد للدولة فان قطاع النفط يرزح تحت وابل من القروض التي لا يعرف أين استثمرت والتي تسدد من عائدات البترول بفوائدها (القرض الصيني – القرض الماليزي) حيث يسدد ما يعادل ٥٠ مليون دولار شهرياً سداداً لهذه القروض وفوائدها وما يعرف بزيادة التكلفة إضافة لتكاليف نقل الخام أو تكريره... هذا يبتلع نصف عائدات صادر البترول الخام العائد للحكومة.

وإذ كانت هذه القروض قد اتجهت لتطوير الحقول أو بناء الخطوط أو توسيع

المصافي فالواجب أن تضاف لكلفة الاستثمارات النفطية ليتم استردادها لاحقاً من نصيب الكونسورتيوم في النفط الخام عبر السنوات... لا أن تعامل كقروض واجبة السداد نقدا وبالفوائد الربوية .

(٤) عائدات البترول (صادر الخام والمشتقات البترولية زائداً حصيلة المبيعات المحلية) وإن ضربت عليها السرية الكاملة إلا أننا يمكننا أن نرصد الجوانب التالية:

(أ) صادر البترول الخام (نصيب الحكومة) يتراوح ما بين ٥ – ٦ ملايين برميل شهريا بسعر ٢٤ – ٢٦ دولارًا للبرميل أي ما يعادل ١٢٠ – ١٣٠ مليون دولار شهرياً. العائد السنوي المتوسط لخام البترول المصدر يبلغ ١,٤ – ١,٥ مليار دولار.

(ب) صادرات المشتقات البترولية الأخرى (بنزين + نافتا + غاز) تعادل حالياً ما بين ١٠٠ – ١٥٠ مليون دولار سنوياً.

(ج) مبيعات البترول المحلية في الأسواق الداخلية سنوياً تقدر بمبلغ ٢٥٠ مليار دينار تصب في خزانة وزارة المالية.

مجموع هذه العائدات بالدينار السوداني تعادل ٦٤٢ مليار دينار في حدها الأدنى وتفوق الـ ٧٠٠ مليار دينار في حدها الأقصى ... بينما لا تحتوي الموازنة العامة إلا على مبلغ ٢٤٩ مليار دينار مرصودة كتقديرات عائدات البترول السوداني.

إذن فالثروة البترولية حسب الاعتقاد تحتاج إلى:

(١) مراجعة اتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها وليس القبول بالأمر الواقع.

(٢) تحديد العائد السنوي الفعلي لهذه الثروة – نصيب المستثمرين ونصيب الدولة.

ومن ثم يمكن بعد إنجاز هذين الشرطين الانتقال لكيفية توزيع هذه الثروة (وليست قسمتها) بما يضمن أن تكون العائدات البترولية دعماً للتنمية والاقتصاد بشكل عام... وليس بالنسب المذكورة ٥٠٪ - ٤٨٪ - ٢٪. يمكن إدراج المناطق الأقل فقراً والمنتجة للنفط كأولوية للصرف عليها من عائدات البترول.

ملحق رقم (٤)
البترول والبيئة الغابات ليست وحدها المتضررة
المفوضية القومية للبترول / والمردود البيئي
الأيام ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥ العدد، ٨٢٣٤ ، مهدي بشير

- المفوضية القومية للبترول:

عند فحص الموجهات العامة لعمل مفوضية البترول الواردة في اتفاق قسمة الثروة لانجد نصاً صريحاً يعنى بقضية الآثار البيئية المحتملة لعمليات البترول ومعالجتها، ونفتقد في هذه الموجهات كلمة mitigation أي التخفيف أو المعالجة وهي كلمة مفتاحية في أدبيات دراسة المردود البيئي بل هي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدارسة.

أما الموجهات العامة والواردة في صدر المواد فتقول بضرورة تنمية البترول كمورد طبيعي غير متجدد باستخدام منهج التنمية المستدامة في إطار السياسات القومية الموضوعية للبيئة والتنوع الحيوي مع الأخذ بالموروثات الثقافية.. كما تتناول الموجهات ضرورة مراعاة حقوق المنفعة في الأرض للمجتمعات التي تقوم في أرض منفعتها عمليات البترول. أما عن اختصاصات المفوضية فيحصرها الاتفاق في وضع السياسات العامة ومراقبة تنفيذها – وضع الاستراتيجيات البترولية – التفاوض بشأن العقود – وضع اللوائح والقوانين – رعاية حقوق المجتمعات المحلية – التحكيم في النزاع بين المستويات المختلفة في الحكم. وهنا وفي هذه الاختصاصات لا نجد نصاً صريحاً في خصوص معالجة الآثار المحتملة، وبما أن تكوين المفوضية تكوين تنفيذي عالي المستوى (رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان وأربعة أعضاء يمثلون كلاً من الحكومة القومية وحكومة جنوب

السودان وأعضاء غير دائمين لا يزيدون عن ثلاثة أعضاء يمثلون الأقاليم أو (الولاية المنتجة للنفط) فلا نتوقع أن تنشغل المفوضية بغير وضع الاستراتيجيات والسياسات والتفاوض حول العقود، لا أتوقع أن تنشغل مفوضية بهذا التكوين بقضايا مثل معالجة الآثار انبيئية.

- **السيناريو المتفائل:**

يفترض هذا السيناريو زيادة عدد الشركات الراغبة في التنقيب بعد سريان الفترة الانتقالية وقد ظهرت دلالات ذلك بطلب التنقيب في دار فور والنزاع بين شركة قديمة وأخرى حديثة التكوين حول الامتياز في مربع ٨(ب) بجنوب السودان، إن حلول السلام ومراقبته بواسطة بعثة هائلة للأمم المتحدة تنتشر في ستة مواقع في السودان سوف يشكل حافزاً إضافياً للشركات الراغبة في الاستثمار في البترول السوداني إضافة إلى ما تستطيع الوصول إليه من امتياز عن طريق التفاوض، والمتوقع أيضا تحت هذا السيناريو تنمية الحقول المنتجة حالياً في الوحدة وهجليج وعداريل بعد زوال الهاجس الأمني.

وفي إطار هذا السيناريو المتفائل تقوم المفوضية القومية للبترول بتفويض أحد المؤسسات الاتحادية القائمة لترعى مسؤولياتها الواردة في الموجهات الأساسية لأعمالها والواردة في المادة ٣/ ١ من اتفاق قسمة الثروة وتتولى عمليات معالجة الآثار البيئية للبترول على مستوى قومي ومن دون خلق هيكل مؤسسي جديد بل بالتعاون التام والمثمر والمتكافئ بين المؤسسة المكلفة والمفوضية لهذا الهدف القومي والمؤسسات ذات الصلة بهذا العمل، وسوف تعمل الجهة التي يتم تكليفها على الآتي:

- نشر الدراسات السابقة في مجال المردود البيئي والتي تمت في السنوات الماضية للاستفادة من مناهجها والنتائج التي توصلت إليها والمعالجات التي اقترحتها للآثار التي شخصتها للمكونات البيئية المختلفة.

- إجراء المزيد من الدراسات حول الحقول المنتجة في الجوانب الاجتماعية والتحول من الحياة الرعوية إلى الحياة المستقرة والتخلي عن إدارة القطيع الكبير والمتنقل.
- وضع الأسس والشروط لإبرام عقود لإجراء معالجات بيئية محددة مثل استزراع الغابات وتعمير المرعى الطبيعي.
- إعادة صياغة القوانين الخاصة بالبترول باللغة الإنجليزية منعاً للالتباس في المعنى وتعقيداته القانونية وكذلك نقل النصوص العربية إلى اللغة الإنجليزية منعا لاجتهادات المجتهدين ولتوحيد لغة التعامل في قطاع البترول من الناحية التشريعية.
- يكون تفويض هذه الجهة قومياً بمعنى أن تتولى المعالجات المطلوبة على المستوى القومي ومن دون المساس بالمسؤوليات تحت المركزية والواردة في مجال الموارد الطبيعية في اتفاق قسمة الثروة.
- تأسيس برامج عملية دورية للرصد والمتابعة والمراقبة مستخدمة الكوادر والإمكانات المؤسسية ذات الصلة والقائمة والعاملة في شتى مناطق السودان لآثار عمليات البترول لاسيما فيما يتعلق بالتلوث في قطاع النقل والتكرير والمجاري النهرية أو موانئ التصدير.
- العمل على تطوير مفهوم التنسيق من الحالة الديوانية التي لا تخلو عن كونها تمرين في العلاقات العامة وحسن الجوار إلى مفهوم ثقافي مهني هدفه العمل بالإمكانات المتاحة لتحقيق أهداف قومية سامية هي المحافظة على وحدة البلاد واستدامة عطاء موارده الطبيعية.
- **السيناريو الولائي:**

في هذا السيناريو تبقى المفوضية القومية للبترول جهازاً أعلى لوضع السياسات والاستراتيجيات حسب بروتوكول قسمة الثروة بينما تتمسك حكومة جنوب

السودان وولاية جنوب كردفان (وهي الجهات التي يصدر منها البترول حاليا) على حقها في إدارة الموارد الطبيعية تشريعاً وتنفيذاً حسب بروتوكول قسمة السلطة، وقد يذهب هذا السيناريو بعيداً ويستخدم الحق الولائي في التفاوض والتعاقد مع الجهات الخارجية للمساعدة الفنية في قضايا دراسة الآثار البيئية ومعالجة الآثار السالبة لأن من أكبر محاذير هذا السيناريو هو وجود العدد الكافي من الكوادر البيئية المؤهلة داخل الولاية المعنية أو في جنوب السودان. وندرة الكوادر في المجالات المختلفة سوف تكون واحدة من المعضلات القادمة.

ملحق (٥)
الحزب الشيوعي السوداني
البترول : قطاع جديد في الاقتصاد الوطني

تشكل عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والمصافي وخط الأنابيب وميناء الصادر، قطاعاً جديداً حديثاً في الاقتصاد الوطني، ورافداً وافر العطاء للدخل القومي، قابلاً للتطور والاتساع، تتفرع عنه مشتقات عدة للصناعات الكيمائية ويفتح أسواقاً جديدة للمنفعة المتبادلة. وبإضافة هذا القطاع إلى قطاع المناجم والتعدين الناشط حالياً في مجال الكروم والذهب ومستقبل الخامات المطمورة، تتوفر مقومات لايستهان بها لبناء قاعدة صناعية تدعمها مصادر طاقة زهيدة التكلفة، وتغذيها خامات زراعية وحيوانية متنوعة، وسوق داخلي وإقليمي لمنتجاتها. على أن تحويل هذه الإمكانات إلى واقع، رهين بنجاح شعب السودان في وقف الحرب وفرض السلام، وتكوين نظام حكم ديمقراطي تمثل التنمية الشاملة محور أسبقياته.

لتطلعات شعب السودان نحو الاستغلال الراشد لثرواته، ومن بينها البترول والمعادن، تاريخ طويل منذ فجر الاستقلال. حيث صدر أول قانون للثروة النفطية عام ١٩٥٨م. وانسلخ اثنان وأربعون عاماً حتى تحقق استخراج النفط وتصديره في مطلع الألفية الثالثة. وحصلت خلال تلك الفترة ثلاث عشرة شركة على امتياز التنقيب: إيطالية، فرنسية، بريطانية/ هولندية، أمريكية، كويتية... وكانت نقطة التحول عام ١٩٧٤م عندما انتقلت شركة شيفرون الأمريكية بعمليات التنقيب من البحر الأحمر إلى غرب وجنوب السودان. وتفجر البترول بكميات تجارية من بئر أبو جابرة جنوب كردفان عام ١٩٧٩م ثم بئر الوحدة في الجنوب... وكان تقدير حجم

الاحتياطي ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مليون برميل. ارتفعت التقديرات الآن إلى ٩٠٠ مليون برميل بعد اكتشاف حقول جديدة في تلك المناطق. وكانت تقديرات شيفرون أن يبدأ الإنتاج والتصدير عام ١٩٨٦م. لكنها اضطرت لإيقاف نشاطها عام ١٩٨٥ بعد هجمات الجيش الشعبي على منشآتها. ولم تخسر شيفرون بعد تجميد نشاطها وانسحابها، حيث عوضتها الحكومة الأمريكية ما يقدر بمليار دولار خصماً على التزاماتها الضريبية، شأن الشركات الأمريكية الكبرى التي تتعرض استثماراتها لخسائر في مناطق النزاعات الخطرة، ثم باعت شيفرون امتيازها للمؤسسات المالية للجبهة الإسلامية تحت غطاء شركة كونكورب التابعة لرجل الأعمال، وأحد كوادر الجبهة التجارية والمالية، جار النبي، الذي كشف أسرار العملية وصراعات المصالح داخل حكومة الجبهة، في أحاديث صحفية لا تنقصها الصراحة في يوليو ١٩٩٩. وبعد تصفية مشكلة شيفرون، انفتح الباب لدخول شركات جديدة أجنبية أفادت من تجارب شيفرون، ووجدت الطريق ممهداً سواء في استغلال الآبار الدارة للنفط أو مشروع المصافي وخط الأنابيب وميناء الصادر وكان بمقدور حكومة السودان استثمار هذه المزايا للحصول على شروط أفضل في تعاقداتها مع الشركات الوافدة.

طول الفترة الزمنية وتعرج المسار طوال أربعة عقود، لا ينتقص شعب السودان حقه في الاعتزاز باحتياطيه النفطي، ولا يجرح اعتزازه كون التنقيب بدأ في عهد دكتاتورية مايو. فقد أطاح بالأولى، والثانية ليست عصية على قدراته وإرادته.

شركات وتعاقدات:

تتراوح الفترة الزمنية لتعاقد الحكومة مع الشركات بين ٢٠ على ٣٠ عاماً، وهذا يعنى ضمناً أن الشركات بما لها من خبرة ووسائط عملية، اطمأنت إلى أن الفترة تضمن لها استرداد استثماراتها وأرباحها، وتمنحها أسبقية نسبية في استكشاف حقول جديدة بنفقات أقل، اعتماداً على البنى التحتية التي شيدتها، وما اكتسبت من معرفة باقتصاد السودان وسياساته المالية ومعاملاته الدولية.

شكلت الحكومة مع الشركات الثلاث التي دخلت بعد شيفرون اتحاداً مالياً – كونسورتيوم – باسم شركة النيل الكبرى، توزعت الأنصبة فيه بالنسبة التالية: شركة الصين الوطنية ٤٠٪ وشركة بتروناس الماليزية ٣٠٪ وشركة أراكيس الكندية ٢٥٪ وحكومة السودان (باسم شركة سودابت) ٥٪ وحلت شركة تالسمان الكندية محل أراكس.

وتشير التقديرات الأولية التي نشرت حتى الآن إلى أن حجم استثمارات والشركات الثلاث يبلغ ٣,٥ مليار دولار في مجمل العملية من الآبار حتى الصادر. ويفسر دخول الصين بتوسع تعاملها الاقتصادي مع السوق السوداني منذ الستينيات، وانتشار استثماراتها النفطية في الخارج لأن احتياطيها النفطي ماعاد يسد احتياجاتها، ولها استثمارات بترولية في نيجيريا وبيرو وتايلاند وكازخستان، وتستفيد من هذه الاستثمارات في تخفيف فائض اليد العاملة في سوقها الداخلي باستخدام آلاف الأيدي العاملة الصينية في مجال استثماراتها النفطية وغير النفطية، يقدر عدد العمال الصينيين في السودان بسبعة آلاف، أما شركة بتروناس فوثيقة الصلة برأس المال الإسلامي العالمي واستثمارات الجبهة الإسلامية في ماليزيا.

وكانت أراكس ضحية جهود الحكومة الكندية لتوسيع نشاط الشركات الكندية في سوف النفط من جهة، والضغوط التي مارستها منظمات حقوق الإنسان على كندا وأراكس للانسحاب من السودان جراء موقف حكومته من حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، فاستجابت أراكس ذات القدرات المالية المحدودة بعد أن هبطت قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وباعت أسهمها لشركة تالسمان، أكبر الشركات الكندية في مجال استثمارات البترول داخل كندا، وفي بحر الشمال والجزائر وترنداد وإندونيسيا. وسارعت الحكومة الكندية لمساندة كبرى شركاتها، بحجة أن انسحاب تالسمان أن يمنع شركات أخرى أن تحل محلها. ويقترب موقف الحكومة الكندية من موقف عدد من دول الاتحاد الأوروبي، المتنافسة على الأسواق،

ولا يرضيها أن تترك السوق السوداني للدول الآسيوية، خاصة في مجال البترول والمعادن والمنشآت الكبرى. وبهذه الحجة أعلنت تالسمان أنها سوف تستثمر في البترول الإيراني رغم قرار المقاطعة والحصار الأمريكي. وعندما تعاظم الضغط على الحكومة الكندية، لجأت للمناورة، وأرسلت وفداً رفيع المستوى للتمهيد لإنشاء تمثيل دبلوماسي لها في الخرطوم، وللتحقيق في الاتهامات الموجهة ضد تالسمان بأنها سمحت للطائرات الحربية للجيش السوداني باستخدام مطاراتها في حقول البترول: وبأنها نقلت (عبر طرف ثالث) شاحنات وقطع غيار لحكومة السودان من السوق الأسود في بلغاريا، ثم تفرغت للمناورة في الاتجاهين. أعلنت تالسمان أنها ستوفر أطرافاً صناعية لضحايا الحرب والألغام، واقترحت على حكومة السودان حفظ نصيب المديريات الجنوبية من عائدات البترول في «صندوق خاص» حتى تنتهي الحرب وتتمكن تلك المديريات من التصرف بحرية في نصيبها، وفي الاتجاه الثاني أعلنت كندا أنها ستطرح موضوع الحرب في السودان على مجلس الأمن!

رغم دخول شركات للتنقيب والاستثمار بعد تصدير النفط – شركة نمساوية سويدية وشركة كندية، أعلنت وزارة الخارجية الكندية أن الشركة لم تستثمرها – فان الصراع الدولي و الإقليمي حول تداخل النفط والحروب الأهلية وحقوق الإنسان سيظل ملتهبا ومتجدداً. وعلى سبيل المثال نشرت مجلة إيكونومست في عددها الاستخباري المخصص للسودان للربع الثاني من عام ١٩٩٩م، أن حكومة السودان تعتقد أن عائد البترول سيمكنها من الحصول على السلاح بما يحقق لها تفوقاً على الجيش الشعبي. وفي مجال آخر من مجالات الصراع، يواجه صادر البترول السوداني، على صغر حجمه ضغوط الدول الصناعية الكبرى على دول الأوبك لزيادة إنتاجها كيما تنخفض أسعار البترول في السوق العالمي!

خط الأنابيب – المصافي – محطة الطاقة الكهربائية:

تتولى شركة النيل الكبرى تكلفة إنشاء وتشغيل وصيانة خط الأنابيب – طوله

١٦١٦ كيلو مترًا – بتكلفة مليار دولار، وطاقة ١٥٠ – ٢٠٠ ألف برميل في اليوم، قابلة للزيادة. أما المصافي، فهناك مصفاة بورتسودان التي امتلكتها حكومة السودان، وطاقتها ٢٥ ألف برميل في اليوم، ومصفاة الأبيض وطاقتها ١٠ آلاف برميل في اليوم ومصفاة الخرطوم بطاقة مماثلة، وتعاقدت الحكومة مع شركة صينية لتشييد محطة حرارية لتوليد طاقة كهربائية (٢٠٠ ميجاواط) بجوار مصفاة الجيلي التي تمدها بفائض الغاز، بتكلفة ١٦٠ مليون دولار... ومازال الافتراض قائماً أن توفر المصافي الحد الأدنى من الاستهلاك المحلي من الفيرنس والبوتوجاز والجازولين وكمية محدودة من البنزين.

عائد البترول – عائد الصناعات الزراعية – عائد المغتربين:

للبترول في عالمنا المعاصر وزنه السياسي والاقتصادي، ونفوذه الاستراتيجي العسكري، لكنه ليس العصا السحرية لحل أزمات اقتصادنا الوطني المزمنة، وربما أصبح عاملاً من عوامل تفاقمها. ونظرة مقارنة عابرة لعائدات البترول بعائدات بعض قطاعات الاقتصاد السوداني، كفيلة بوضعه في حجمه الحقيقي.

فقد تراوحت عائدات المغتربين بين ٣٠٠ و ٢٣٠ مليون دولار سنوياً، وفق تقديرات بروفيسور محمد هاشم عوض (الأيام ١٩ من فبراير ٢٠٠٠م) وقد ثابر المغتربون طوال سنوات الإنقاذ على أن سياسات الحكومة حدت من تدفق إسهاماتهم التي يمكن أن تتضاعف رغم تدني مرتبات وأجور دول المهجر، وأن التسهيلات المعلنة بعد قرارات ٤ رمضان جاءت متأخرة وضعيفة الحافز. وأورد عدد مجلة إيكونمست السالف ذكره أن عائدات صادرات الزراعة والثروة الحيوانية لمنتصف عام ٩٩ بلغت ٤٤٤ مليون دولار. أما عائدات البترول لنصيب السودان حسب الأرقام التي وردت في الوثائق الرسمية فلا تزيد عن ٢٤٧ مليون دولار في العام، ويزداد نصيب السودان السنوي طرداً مع استرداد الشركات الأجنبية لاستثماراتها وأرباحها، لكن وثائق الدول لا تحدد كمية احتياطي البترول المتبقية في

نهاية فترة التعاقد. ومن هذه الأرقام والمعطيات يظل القطاع الزراعي الحيواني المصدر الأول للدخل القومي والمورد الأول للعملة الصعبة، والقطاع الأول بالرعاية والأسبقية في الاستثمار والتقنيات الحديثة، إذا اتعظنا بتجارب الدول النامية التي أهملت قطاعها الزراعي الحيواني عندما أعمي بصيرتها وهج الغاز اللاهب المنبعث من فوهات آبار البترول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من نيجيريا إلى المكسيك .. وتمت الموعظة إلى الدول السابحة في بحر البترول في الجزيرة العربية والخليج، التي وظفت عائد البترول في استزراع وتشجير الصحراء حتى استوردنا منها الحليب السعودي.

عائدات البترول لإعادة تعمير وتأهيل وإصلاح الاقتصادي الوطني:

لسنا من دعاة الانتظار السلبي اليوم في ضمير الغيب، إننا ندعو شعبنا أن يستجمع قدراته على الضغط السياسي، ليفرض على حكومة الجبهة استثمار عائدات البترول – على شحها – لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية في مجالات محددة: اقتطاع نسبة محددة من العائد لسداد الديون الأجنبية، ونسبة لتعمير مناطق آبار النفط في الجنوب والغرب وميناء انصادر، ونسبة لتخفيض أسعار المواد البترولية للإنتاج الزراعي والصناعي والنقل والمواصلات، وترتفع النسب مع ارتفاع نصيب السودان من العائد. على أن الأكثر أهمية من حجم النسب، هو تخطيط سياسة بترولية ذات مسارين: الأول: تحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي، على الأقل من الفيرنس والغاز والجازولين، والشروع في إنشاء صناعات مشتقات البترول، ومراكمة وتطوير خبرة سودانية علمية فنية وإدارية لتقليص دور الشركات الأجنبية في المستقبل. والثاني، إدراك مستجدات السوق العالمي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى وآليات العولمة.

ملحق (٦)

اتفاقية السلام ٩ من يناير ٢٠٠٥م

موارد البترول:

مبادئ موجهة لإدارة وتنمية قطاع البترول:

يتفق الطرفان على أن أساس الإطار المحكم، المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الانتقالية يتضمن ما يلي:

استغلال مستدام للبترول كمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع:

أ) المصلحة القومية والصالح العام.

ب) مصلحة الولايات / الأقاليم المتأثرة.

ج) مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

د) السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة على التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي.

يمكن المستويات الحكومية الملائمة بالتشاور مع المجتمعات المحلية ذات الصلة، من تنمية وإدارة المراحل المختلفة لإنتاج البترول داخل الإطار الشامل لإدارة تنمية البترول خلال المرحلة الانتقالية.

إيلاء الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر المتصلة بعد التثبت من نتائج الاستفتاء المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

تهيئة مناخ اقتصاد كلى مستقر يعزز على استقرار قطاع البترول.

استشارة الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية في أراضٍ تتأثر بقرار تنمية الموارد الطبيعية في باطن الأرض، وإيلاء الاعتبار اللازم لوجهات نظرهم ويكون لهم نصيب في عائدات تلك الموارد.

الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية في أرض لهم الحق في التعويض العادل بسبب الاستيلاء على الأرض أو تنميتها لاستخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض.

المجتمعات المحلية التي تباشر في أراضيها تنمية الموارد الطبيعية من باطن الأرض لها الحق في المشاركة من خلال الولاية/ الإقليم في مفاوضات التعاقد على استغلال تلك الموارد.

بصرف النظر عن النزاع بشأن ملكية الأرض والموارد الطبيعية المتصلة بها يتفق الطرفان على إطار لتنظيم وإدارة تنمية البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية.

المفوضية القومية للبترول:

يتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول خلال الفترة قبل الانتقالية وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء.

مع الأخذ في الاعتبار الأحكام الواردة في غير هذا المكان من الاتفاقية تتكون مفوضية البترول القومية على النحو التالي:-

أ) رئاسة مفوضية البترول القومية بالتناوب بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان. ويكونان عضوين دائمين.

ب) أربعة (٤) أعضاء دائمون يمثلون الحكومة القومية.

ج) أربعة (٤) أعضاء دائمون يمثلون حكومة جنوب السودان.

د) أعضاء غير دائمين بما لا يتجاوز ثلاثة أشخاص (٣) يمثلون الولاية/ الإقليم المنتج للبترول الذي تجرى تنميته.

تكون للمفوضية القومية للبترول المهام التالية:

إعداد السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطع البترول وفقاً للفقرة ٣-١-١.

رصد وتقويم تنفيذ هذه السياسات لضمان خدمتها للمصلحة العليا لشعب

السودان.

وضع الاستراتيجيات والبرامج لقطاع البترول.

التفاوض لإبرام كل عقود استكشاف وتنمية البترول في السودان والتأكد من توافقها مع مبادئ وسياسات المفوضية القومية للبترول ومبادئها الموجهة.

إعداد اللوائح والإجراءات الداخلية الخاصة بها.

عند الاضطلاع بأعبائها المشار إليها في الفترة ٣-٤ أعلاه تأخذ مفوضية البترول القومية في الحسبان الاعتبارات ذات الصلة بما في ذلك ما يأتي:

الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية المتأثرة من التنمية من عقود البترول.

مدى إدراج وجهات نظر الولاية / الإقليم والمجموعات المتأثرة في العقود المقترحة.

إذا قررت المفوضية القومية للبترول والموافقة على العقد يحق للأشخاص الذين لهم حقوق ملكية على الأرض والمتضررين من القرار طلب اللجوء إلى التحكيم أو القضاء.

إذا لم يوافق الأعضاء غير الدائمين في المفوضية القومية للبترول الذين يمثلون الولاية/ الإقليم بالإجماع على قرار المفوضية لا يوقع وزير البترول القومي على العقد ويحيل الأمر إلى مجلس الولايات / الأقاليم. وإذا رفض مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين، يوقع وزير البترول القومي على العقد. وإذا لم يرفض مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين خلال جلسات ٢٤ يوما من استلام القرار يحيل مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض خلال تلك المدة وبأغلبية الثلثين إلى آلية ينشئها المجلس للتحكيم في الاعتراض. ويتم إصدار قرار التحكيم خلال ستة أشهر من الإحالة إليها. ويكون قرار التحكيم ملزماً.

إذا وافقت المفوضية القومية للبترول على العقد، يوقع الوزير القومي المسؤول عن شؤون البترول على العقد نيابة عن حكومة السودان.

عند اضطلاعها بمهامها بموجب الفقرات الفرعية ٣-٤-١ و ٣-٤-٢ و ٣-٤-٣ و ٣-٤-٥ من الفقرة ٣-٤ تكون عضوية مفوضية البترول القومية من الأعضاء الدائمين فقط.

عند اضطلاعها بمهامها بموجب الفقرة الفرعية ٣-٤-٤- من الفقرة ٣-٤ تشمل عضوية مفوضية البترول القومية الأعضاء الدائمين وممثلي الولايات / الأقاليم المنتجة للبترول محل التفاوض وينظر في أمر الموافقة عليها.

عقود البترول الراهنة:

تعين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين. ويوقع كل أولئك الذين يحق لهم الإطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية.

لا تخضع العقود لإعادة التفاوض.

إذا رئى أن العقود تشتمل على ما يتسبب في مضار بيئية واجتماعية أساسية تتخذ حكومة السودان الإجراءات العلاجية اللازمة.

يتفق الطرفان على أن عبارة «العقود الراهنة» تعني العقود التي تم التوقيع عليها قبل تاريخ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

الأشخاص الذين تنتهك عقود البترول حقوق ملكيتهم للأرض، يحق لهم التعويض. وعند إثبات الانتهاك بموجب إجراء قانون صحيح يكون أطراف العقد ملزمين بتعويض الأشخاص المعنيين بقدر حجم الضرر الواقع عليهم.

مبادئ موجهة لاقتسام عائدات البترول:

يتفق الطرفان على أن الأساس لوضع إطار محكم متفق عليه لاقتسام الثروة الناتجة عن موارد البترول في جنوب السودان يشمل الآتي:

يوازن إطار اقتسام الثروة الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية بين احتياجات التنمية القومية وإعادة أعمار جنوب السودان.

يتفق الطرفان على أن معادلة اقتسام العائدات من موارد البترول تكون على الوجه المبين في هذه الاتفاقية.

لأغراض هذه الاتفاقية، يكون (صافي الدخل من البترول) هو جملة صافي الدخل من: صادرات البترول الحكومي ، وإمدادات البترول الحكومي المسلم للمصافي تقوم صادرت البترول على أساس السعر الفعلي للنفط تسليم ظهر السفينة (فوب) ناقصاً تكلفة نقل البترول إلى موقع التصدير، ويشمل ذلك خط الأنابيب والإدارة، يقوم البترول المسلم إلى المصفاة على أساس متوسط أسعار التصدير (فوب) في آخر شهر ميلادي تمت فيه مبيعات نفط الصادر، ناقصاً التكاليف التي كان يمكن أن تترتب على التسليم لأي موقع تصدير بما في ذلك تكاليف النقل بخط الأنابيب وتكاليف الإدارة.

ينشأ حساب تثبت إيرادات البترول من صافي إيرادات البترول الحكومي ويتحصل من مبيعات الصادر الفعلية التي تتجاوز سعراً قياسياً يتفق عليه. ويحدد السعر القياسي سنوياً ضمن الموازنة السنوية القومية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية.

يتفق الطرفان على تخصيص نسبة لاتقل عن ٢٪ من إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط حسب الكمية المنتجة في تلك الولايات / الأقاليم.

بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط يخصص – من بداية الفترة قبل الانتقالية ٥٠٪ من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

ينشأ صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للنفط إلى مليوني برميل يومياً (٢ مليون) ويجوز أن يخفض هذا المعيار الإنتاجي إلى مليون برميل يومياً كجزء من الإجراءات العادية في موازنة الحكومة القومية.

يتفق الطرفان على أن تكون الصناديق والحسابات الخاصة المشار إليها في هذه الاتفاقية والحسابات المستقبلية في إطار عمليات الموازنة.

ملحق (٧)

FORM OF BID SECURITY

(Note: The Bidder may submit either a Bond in this form or a Bank Guarantee)

Bond No.....Date Bond Executed .....

By this bond we (name of bidder).....(hereafter called the PRINCIPAL) as principal and (Name of Surety) ..... are held and firmly bound unto the KENANA SUGAR COMPANY Limited (Hereafter called the owner) as oblige ,in the sum of ..... insert amount in words and figures) for the payment of which sum , well and truly made , we ,the said principal and surety bind ourselves ,our successors and assigns ,jointly and severely ,firmly by these presents.

Sealed with our seals and dated the .....day of .....

WHEREAS the principal has submitted a written bid to the owner dated day of .....19..... .....

(To be ascertained as per each equipment tendered for)

NOW ,THEREFORE , the conditions of this obligation are:

(1) If the principal withdraws his Bid during the period of bid validity specified in the form of Bid; or

(2) If the principal, having been notified of the acceptance of his bid by the Owner during the period for bid validity:

(a) fails or refuses to execute the Form of Agreement in accordance with the Instructions to Bidders; or

(b) fails or refuses to furnish the performance Guarantee in accordance with the Instructions to Bidders,

Then this obligation shall remain in full force and effects, otherwise it shall be null and void.

Provided however that the Surety shall not be :

Liable for a greater sum than the specified penalty of this bond.

Ms. Anne O. Krueger
Acting Managing Director
International Monetary Fund
Washington D.C 20431

Dear Ms. Krueger ,

We have carried out with the Fund staff discussions on the successful implementation of the 2004 Staff Monitored Program (SMP) and the Article IV consultation. We have also reached agreement on strong SMP for 2005 ,which maintains macroeconomic stability , while incorporating the substantial resources needed to meet the peace agreement.

The government believes that the policies set forth in the attached memorandum of Economic and Financial Policies (MEFP) are adequate to achieve the objectives of the program. In light of the uncertainties surrounding the support from the International Community and oil prices ,w may take further measures that may become appropriate for the purpose of implementing the program . Sudan will consult the Fund on adopting revision of the policies contained in the MEFP.

We look forward to the executive Board's discussion of our performance under the 2004 SMP and endorsement of the strength of our policies under the2005 SMP. We believe that the policy content of these programs is equal in strength to a Rights Accumulation Program (RAP). We will also redouble our efforts with international creditors to obtain finance assurances for debt relief under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) framework and allow Sudan to move expeditiously to a RAP. However , in the event that such assurances are delayed , we would like the Fund to explore other options to resolve Sudan's arrears with the IMF I a timely manner to allow the

normalization of Sudan's financial relation with its international creditors and the resumption of external assistance.

In light of the substantial financing needs for post-peace reconstruction ,we propose to maintain the payment to the Fund at the 2004 program level of US$ 30 million . we hope that both the Board and management will take into consideration the need to finance new commitments arising from the peace agreement.

Sincerely Yours,

/S/ /S/

Al- Zubeir Ahmed Al- Hassan — Dr. Sabir Mohamed Hassan

Minster of Finance — Governor

&

National Economy — Bank of Sudan

Ministry of Finance & National Economy

Table 1. Sudan: Quantitative Indicative Targets of 2005 Staff- Monitored Program

(In billions of Sudanese dinars ,unless otherwise indicated)

	Cumulative Change During 2005 1 /				
	Dec.2004 1st . quarter	2nd. Quarter	3rd. Quarter	4th. Quarter	
	Actual2 indicative	Mid-year		Indicative	End-Year
	Target Program		Program		
Bank of Sudan Net domestic Assets 3	129.5	20.5	11.8	19.7	14.3
Domestic Financing of the fiscal deficit 4/	-100.4	-4.0	-6.3	-6.4	17.5
Privatization	0.0	4.3	6	9	10.0
Contracting or guaranteeing of external non-concessional Debt by government & BOS (in millions of US $)5/			310.2 ..	....	... ...
Gross official usable reserves (in millions of US $)6/			1.334	1.334 80.0	180.0 280.0 420.0
Payments to the Fund (in millions of US $)			32.4	....	15.0 ....
Memorandum Terms					
Broad Money 3/ 960.4	78.9	128.0		193.3	268.9
Oil saving account 129.0	18.4	32.7		49.8	72.6

1/ Cumulative change from end of the previous year .

2/ Outstanding Stick at end-of-year .

3/ NET BOS financing is defined as borrowing by the central bank form BOS (including GMCs) minus central government deposits at the BOS (excluding deposits accumulation in the OSA).

4/ Defined as total net borrowing by the government , including net borrowing from Bank of Sudan (GMCs and changes in deposits of the central government with BOS but excluding OSA) ,net sales of GMCs outside the BOS, revenues from privatization and payments of internal domestic debts.

5/ this indicative target applies not only to debt as defined in point No. 9 of the Guidelines on Performance Criteria with Respect to foreign debt (Decision No. 12274 – 00/ 85 , August 24/2000) ,but also commitments contracted and guaranteed for which value has not been received. Debt will be deemed to be concessional when t currency – specific discount rate (determined by the market related commercial interest reference rates (CIRR) as published by OECD) applied to the contractual schedule of charges and principal payments ,indicates grant element of at least 35% . the indicative target excludes the financing of the Merowe hydropower Project.

6/ Include foreign banknotes in the results of the BOS.

7/ Central government expenditure on medical care ; health services ,poor students' support ,supplement to poor consumers of electricity ; social and health insurance ; water ,health and education development.

SUDAN
Technical Memorandum of Understanding

1.This memorandum specifies the understanding reached with the Fund staff regarding the quantitative benchmarks and indicative targets for 2005 staff – Monitored Program (SMP).

2.The 2005 SMP relies on five quantitative indicative targets for the first and the third quarters of the year and an equal number of quantitative semi-annual benchmarks. The quantitative targets are: (i) Ceilings on the change in net domestic assets of the Bank of Sudan (BOS) ; (ii) Ceilings on the domestic financing of the fiscal deficit (iii) floors for the buildup of gross usable reserves of the central bank (iv) Ceilings on new nonconcessional external loans contracted or guaranteed by the government or the central bank (v) floors for payments to the Fund

Board Money and oil revenues will be monitored as memorandum items. All the targets and benchmarks are presented in attachment I table1.

3. The relevant definitions quantitative indicative targets and the oil revenue adjustor are set out hereafter .

4.Net domestic assets (NDA) of the BOS are defined as the sum of the Net Domestic Credit of the BOS , the net issue money market instruments and other items net (OIN) of the BOS. The Net Domestic Credit of the BOS is defined as total credit to the central government (including government musharaka certificates (GMCs) and government investment certificates (GICs) minus total claims on banks. The definition of the central government comprises all accounts of the line ministries and agencies controlled by them (corresponding to group No.11, Group No. 12 ,and some accounts of the Group No. 19 in the BOS general ledger), *the Zakat* funds (recorded under group No.13) and margin deposits placed with BOS by the central government against letters of credit issued by the BOS . Te definitiсn includes all oil –related accounts controlled by the government. The identification of all accounting balances recorded under OIN has been established with the help of IMF 's statistics department mission in May 2000 and is detailed in the corresponding report.

5.**Domestic financing of the fiscal deficit** is defined as total net domestic borrowing by the central government ,including net borrowing from banking (including GMCs and GICs) , net sales of GMCs and GICs outside the banking system ,revenues from privatization and repayments by the central government of internal domestic debts to public agencies , banks and private companies. The definition of central government for the purpose of this of this criterion is the same as one applied for NDA of the BOS.

6.**Gross usable official reserves** are foreign reserve assets (as defined in the balance of payments annual) ,that are controlled by the BOS and are immediately and unconditionally available for meeting balance of payment needs . They consist of balances on accounts maintained with overseas correspondent banks and foreign exchange banknotes in the vault of the BOS.

7.**Contracting guaranteeing of new non-concessional external debt** by the government or the BOS applies not only to debt as defined in point No.9 of Guidelines on Performance criteria with respect to Foreign debt (Decision no. 12274 – 00/85) ; August 24 ,2000) but also to commitments contracted or guaranteed ,for which value has not been received . Debt will be deemed to be concessional when the currency specific discount rate applied to the contractual schedule of charges and principa. payments ,indicates a grant element of at least 35%.

8.**Broad Money** is defined as the sum of local currency circulating outside of the banks ,banks' demand and time and savings deposits. It also includes transferable deposits and margin deposits against letters place by local; government ,non-financial public enterprises and non-bank private sector with BOS.

9. **The oil revenue adjustor** will be applied as follows: oil revenue arising from an export price of over $30 per barrel for crude oil export, f.o.b. Port Sudan , will be deposited in a government account at the BOS. However , amounts will be transferred, if necessary, to the government , at least on a quarterly basis, to ensure that government oil exports receipts match the amounts targeted under the program. The program targets for domestic financing of the budget deficit and for changes in the NDA of the central bank will be reduced, and the international reserve target will be raised by the difference between programmed and actual revenues accumulated in the oil savings account . In the event of oil revenue shortfalls below the program targets, the accumulated balance at the BOS can be drawn down to make up the shortfall in revenue; correspondingly, the program targets for domestic financing of the budget deficit and NDA will be raised , and the international reserve target reduced.

For program purposes, a loan is considered concessional if the grant element is at least 35% calculated using a discount factor based on the commercial interest Reference Rates (CIRRs) published by the OECD plus Margins depending on the loan Maturity. The margins are 0. 75 percent for repayment periods of less than 15 years, I percent for 15-19 years, I.15 percent for 20-29 years, and I.25 percent foe 30 years or more. The average of the CIRRs over the last ten years will be used for loans with maturity of at least 15 years and the average of the CIRRs for the preceding six months will be used for shorter maturities

ملحق(١٠)

English edition -4th quarter 1999

The impact of oil development on the peace process in Sudan

Presented for the Italian campaign, Sudan: a people without rights

Milan, September 17, 1999

Abstracts

The recent commencement of oil sales from Sudan could lesson the peace hopes. The goal of Khartoum regime is not only making Sudan a model Islamic state, but also of being the vehicle to which their brand of extreme Islam - was to be spread to the whole of Africa. In order to accomplish this. it needs the resources of the South at its disposal, mainly water and oil, as well as the technical assistance and unquestioning complicity of the West.

Canadian petrol Companies

For over 5 years, oil companies have been working in the Sudan to develop the oil industry there. The first Canadian company to get involved was a little known Calgary based oil company, Arakis Energy Corp. This corporation had been partnering with the Sudanese government, in a business consortium which also includes the state owned oil companies of China and Malaysia ; the Greater Nile Petroleum Operating Company (GNPOC). By Arakis own admission, they were providing over 10.000 barrels of oil per day to the Sudan government refinery in El Obeid, a city in the middle of Sudan which has very few civilian vehicles. El Obeid is, however, a major air force base and center for military operations against the Sudanese people in southern Sudan and the Nuba mountains.

In order to ensure that production went ahead as planned, the area had to be secured against any possible threats from the opposition. In 1994, a campaign of terror spread into northern Bahr El Ghazal, especially around the Heglig and Bentiu oil fields. Local militias, known as Murahaleen, as well as splinter factions under warlords such as Kerubino Kwanyin Bol, and Paulino Matep, were heavily armed by Khartoum, and given the task of creating havoc in the area. These raiders were (and continue to be) very successful in causing widespread displacement of any ethnic groups in the area considered to be a potential opposition to the government. Thousands of internally displaced people began fleeing the oil field sites and areas within a 200 kilometer proximity radius. The militia raids and forced displacement hit an all time high, and was a major factor in precipitating the famine last year. in which an estimated

200.000 people died. Thousands more are living in peril, and are still facing death.

Yet Arakis had little credibility in Western stock markets. The shadowy connections between that company and various Pakistani business associates - some of whom were implicated in the BCCI scandal a few years back, scared away investors. The result being that Arakis was unable to raise the capital to complete the oil development - especially the 1500 kilometer pipeline from the oil fields to Port Sudan. In 1998 Talisman, another Canadian oil company, bought out Arakis. Talisman is the largest Canadian based independent oil and gas producer. Talisman's main areas of operation are Canada, the North Sea, Indonesia and the Sudan, with smaller ventures in Algeria and Trinidad. This a well respected company; an influential corporation with plenty of capital. The decision to buy out Arakis was made with very little thought given to the impact on the human rights situation in the country. According to Talisman officials, Canadian officials expressed concerns only for the safety of the oil workers in a civil war context. It is unfortunate that at the very time when Talisman was reviewing the decision to link up with the Khartoum government, President Bill Clinton ordered the cruise missile attack on the El Shifa pharmacy; Assuming (incorrectly) that the spurious information which prompted the attack on El Shifa was typical of all reports critical of the Khartoum regime, Talisman closed the partnership deal. Talisman also argued that the project would go ahead whether they were there or not; If the Canadians weren't there, the Germans, or Dutch, or Italians, or someone else would be. So Canadian companies may as well cash in on the deal - an argument which could be used to justify the participation of companies in any number of illicit and immoral business activities.

In response to a myriad of letters written by human rights groups and churches across Canada, Dr. Buckee stated categorically that he had « seen nothing to lead him to believed that his company was propping up a malign regime ». Clearly the company, for obvious reasons, is working it hardest to present the Sudan regime in a very positive light. They have even hired a former Canadian career diplomat - the former ambassador to the united Arab Emirates - to be their public relations official.

Talisman officials have never visited the areas of Sudan affected by the humanitarian flight bans, the man-made famines, the slave trade, and acts of genocide. Yet since they are on the ground, many perceive them to be knowledge about the facts. Their presence in Sudan is serving to cloak the regime with a veil of legitimacy. In one fell swoop, the Khartoum regime has been able to regain lost ground from years of human rights advocacy by concerned groups. Those concerns are now minimized since - after all « the Canadians are there - it can't be all that bad » ?

Consequences

Oil is a strategic weapon. The provision of oil, and oil revenues to the NIF will assist that regime in winning the war against its own people, and facilitate more human rights abuses, regardless of what rhetoric comes from Khartoum and their supporters. Up until recently, conventional wisdom has been that no side could win the civil war. Now, thanks in part to these Canadian Oil Companies, this may no longer be true.

Jim Buckee, Talisman Energy's CEO acknowledged that approximately 250 million dollars from this initial oil investment would directly benefit the Sudan government. Yet this is only the tip of the iceberg. Add to this credit which Khartoum regime can gain from mortgaging future oil shipments ; and the good name it has already achieved from the IMF and it becomes increasingly apparent that Khartoum is fast acquiring the capital it needs to achieve its military objectives against the south. Talisman argues that the Sudan government has given them assurances that all this oil revenue is going to benefit the south by providing hospitals, roads, and humanitarian assistance. Recently, when asked by an interviewer if they really believe the Khartoum regime, Buckee replied : « I see no reason not to » ! Never mind that the party in power at Khartoum was the force behind Nimeiry's abrogation of the Addis Ababa peace Agreement of 1972 and behind the Coup in 1989 geared at stopping a peace formula worked out between the SPLA and the elected government of Sadik El Mahdi.

The Sudan government has given their word, and that is all that these Canadian oil companies need to justify their partnership with a regime accused of genocide. Yet it is on these flimsy assurances, with no corresponding action, or even a pretense of a guarantee, which Talisman, the Canadian government, and much of the world are risking the lives and human rights of millions of innocent Sudanese.

It is a case where a Canadian company is in a formal, business partnership with one of the parties to the conflict - the party which has committed the lion's share of human rights abuses. Talisman, as well as the Canadian government - through corporate taxation - has a pecuniary interest in ensuring that this present regime survives. Neither the oil company, nor the Canadian government, can be said to be neutral. It is disingenuous for a country like Canada to be on the one had talking about the need for peace in the Sudan, pressuring the warring parties to stoop fighting ; when their other hand is dipped in the till of oil revenues - revenues which can only be maintained if one side in the conflict remains in power.

But more importantly, why would a brutal junta, which has violated virtually every human right in the book, make peace with its adversary if it has the resources to be victorious and impose its own final solution ? In March 1999, the Sudanese Vice President, Ali Osman Mohamed Taha addressed a rally in Port Sudan saying « Will the start of the oil exportation, we will score a decisive victory against the rebel forces ».

For years, the Khartoum regime has kept the international community on a « peace process » All the while, it has been waiting for the oil to flow. With the oil revenues, they believe they can achieve « peace » on their terms - and their terms alone. And thanks to a myopic international community, their strategy so far appears to have worked. A just peace for the Sudan remains more elusive than ever.

Recommendations :

To day all people of good must work together. Specifically this means :

- Communicating clearly to our politicians and bureaucrats that there will, in fact, be a very heavy price to pay for allowing the preventable deaths of Africans to occur ; and

- communicating to the oil companies where they are most likely to be paying attention - on the bottom line ! As happened successfully in the cased of the apartheid regime in south Africa, we are calling for a campaign of divestment from any and all companies which provide strategic resources to the Khartoum regime until such time as there is a just peace in Sudan. Until that time - sell your shares, and tell your friends to do the same ! Its blood money.

Mel Middleton

Director : Freedom Quest International

(translation and abstracts by V.S.)

V.S. - The unabridged text of the intervention is on our web site.

During the same conference, a SPLM representative stated that petrol production is a strategic aim; his organisation had forewarned concerned petrol companies, he added, that if they came and dig, it would be at their own risks and at the risks of their employees. Mr Rino Serri, representative of the Italian Ministry of Foreign Affairs said that petrol in Sudan was not a strategic aim: Italian workers had been involved in an attempt there.

The Canadian government recently opened an inquiry on the consequences of Canadian petrol companies activities in the Sudan.

The German Manneheim was the main company in charge of the pipeline. Now the works are over and Manneheim left Sudan.

Tackling Talisman Energy

The American Anti-Slavery Group (AASG) has launched into a campaign against the Canadian petroleum company Talisman Energy.

The AASG campaign has produced some positive vibes as New

The American Anti-Slavery Group (AASG) has launched into a campaign against the Canadian petroleum company Talisman Energy.

The AASG campaign has produced some positive vibes as New ork City pension funds manager Alan Hevesi invited AASG chairman

Charles Jacobs to address the city municipal council on October 4, NYC pension funds hold 186,000 Talisman shares and Hevesi has said he wants to get out of the investment, comparing Talisman's role to that of companies active in the Republic of South Africa during the apartheid era.

The Indian Ocean Newsletter, n°875, 16 October 1999

obeikan.com

ملحق (١١)

التحالف الأوروبي للبترول في السودان

أسس مرجعية لاستغلال البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية

١٢ مايو ٢٠٠٤

بعد ستة أشهر من التوصل لاتفاقية سلام السودان بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ستبدأ فترة انتقالية تمتد لستة سنوات تتاح خلالها العديد من الفرص للقطاع الخاص ليصبح من قوى الخير في السودان. لن تعالج اتفاقية السلام كل علل السودان المزمنة فورا، فقد عانى السودان طويلا من مشكلات التنمية غير المتكافئة، النزاعات الداخلية المتعددة، الفساد، ثقافة العنف، العنصرية وعداءات المركز والهامش وسيبقى تراث طويل من الحكم التعسفي القمعي وغير الخاضع للمساءلة تحديا جسيماً لأية شركة ترغب في المساهمة في التنمية المتكافئة والسلام.

إن على صناعة البترول التي أثارت الكثير من العداءات بتحولها لمركز للعمليات الحربية والانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان لسنوات طويلة أن تعيد النظر جذريا في الطريقة التي تعمل بها. على الاستثمارات البترولية أن تعيد تكييف أنشطتها وفقا للحقائق الجديدة في السودان وأن تبدأ العمل وفقا لمبادئ القانون الدولي ونصوص ومرامي اتفاقية السلام والالتزام بمعايير السلوك التجاري اللائقة والمقبولة طوعا

لأسس المرجعية الأربعة عشر المذكورة أدناه تستند على هذه المصادر الثلاثة، وهي أسس محددة لكل قطاع على حدة وتشكل إضافة لمبادئ الاستثمارات النزيهة في السودان خلال الفترة الانتقالية أعدها التحالف الأوروبي للبترول في السودان وهي توفر للشركات إطارا يمكنها من تحقيق أفضل الفوائد من الثروة البترولية السودانية

لصالحها وصالح المجتمع، ويمكن أن تشكل في نفس الوقت معيارا لالتزام شركات البترول بالتنمية السلمية المتكافئة.

يمكن لشركات البترول أن تلعب دوراً إيجابيا في سودان ما بعد الحرب إذا التزمت بالأسس المرجعية التالية.

الظروف والالتزامات

١- اتفاقية سلام شاملة تنهي فعليا استهداف السكان المدنيين والمنشآت في وحول مناطق عمل الشركة.

٢- التوصل إلى اتفاق رسمي وفعال مع جميع الأطراف والفصائل المسلحة في منطقة عمل الشركة حول كيفية تأمين المنشآت والسكان المدنيين في منطقة الامتياز.

٣- أن تكفل حرية وسلامة الوصول والحركة غير المشروطة في كل منطقة امتياز الشركة وألا تدخر الشركة وسعا للحفاظ على هذه الحالة.

٤- أن تبذل الشركة ما بوسعها لدعم عملية السلام والعمل على تذليل أية نزاعات أخرى محتملة ما أمكن ذلك. وتعمل الشركة على مراقبة وتوثيق أي خرق لمرامي ونصوص اتفاقية السلام تحدث في مناطق عملها وأن تحطر بذلك الهيئة الدولية التي ستعمل على مراقبة الالتزام باتفاقية السلام، وأن تعمل بفعالية للاتصال بمسؤولين حكوميين على مستوى عال لإنهاء تلك الخروقات وإذا لم ينجح ذلك في إنهاء الخروقات تعمل على إخطار هيئات حقوق الإنسان الدولية الحكومية وغير الحكومية.

٥- وضع إطار زمني ملزم لتوفيق الوضع الأمني للشركة على أساس المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان وطلب المساعدة من بلدانها الأصلية في هذا المجال.

٦- الكشف الكامل عن المبالغ والأجهزة والمعدات والخدمات التي تخصصها

الشركة للأغراض العسكرية والأمنية والاستخدامات المزدوجة.

٧- عدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو النوع أو الميول السياسية والعمل بفعالية لتطوير القوى العاملة في كل المستويات بطريقة تعكس تكوين السكان المحليين في المنطقة بطريقة عادلة .

٨- تأسيس آليات للحوار وبناء شراكة بين كل الأطراف المعنية على كافة المستويات حول كل العمليات التي تؤثر على المجتمع للتوصل إلى برنامج عمل اجتماعي اقتصادي سلمي لمنطقة الامتياز تنسجم مع المبادئ والسياسات المتفق عليها وطنياً وتدعم نصوص ومرامي اتفاقية السلام.

٩- أن تستخدم الشركة نفوذها وثقلها لدى الحكومة والمنابر الأخرى لتشجيع تبنى نظام شفاف وشامل لإدارة الإيرادات المالية، والانتباه والعناية بالظروف التي قد ينجم عنها نشوب نزاع حول تخصيص الإيرادات أثناء العمل على تطبيق تلك القواعد والإجراءات الشفافة لتخصيص الإيرادات.

١٠- الإصرار على الكشف عن كل وكافة والمبالغ من الضرائب والعوائد والرسوم وكل التعاملات المالية مع الحكومة و/ أو هيئات القطاع العام الأخرى.

١١- الإصرار على الكشف عن كل اتفاقيات قسمة الإنتاج والاتفاقيات الأخرى مع الهيئات الحكومية، وإعادة التفاوض على اتفاقيات قسمة الإنتاج السارية حاليا لتضمينها المعايير الاجتماعية والبيئية ومعايير حقوق الإنسان المعتمدة والإصرار على تضمين هذه المعايير في اتفاقيات قسمة الإنتاج الجديدة يتم التفاوض عليها وكل الاتفاقيات الأخرى.

١٢- تقديم الدعم والمساندة قولا وفعلا للعودة الطوعية للاجئين والنازحين داخليا الراغبين في العودة لمناطقهم الأصلية في مواقع امتيازات التنقيب عن البترول بالتشاور مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني .

١٣- على الشركات التي شهدت مناطق امتيازها نزوحا قسريا للسكان نتيجة للعنف بعد عام ١٩٩٧ أن تلتزم علنا بالمبادرة أو توفير الدعم لتنفيذ خطة شاملة بموارد مالية كافية لتعويض ضحايا النزوح الناتج عن العنف في مناطق امتيازها بالاتفاق مع القادة المحليين والمجتمع المدني.

التقييم وإعداد التقارير:

١٤- قبل اتخاذ أي قرار بالدخول في استثمارات، تعمل الشركة وعلى فترات منتظمة على تقييم آثار نشاطاتها على المجتمع وإسهاماتها في المجتمعات المحيطة بمناطق عملياتها والمجتمع على النطاق الأوسع، فيما يتعلق بالتنمية، السلام، الأمن، حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، مع التحسب لآثارها على الأمن الشخصي والاقتصادي للسكان، والصراعات وأشكال الخصومات المختلفة على الصعيدين المحلي والوطني وعلى تطبيق نصوص ومرامي اتفاقية السلام، وسيعتمد هذا التقييم على خبراء خارجيين والمجتمعات المحلية بمشاركة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وسيتضمن توصيات باتخاذ إجراءات والتشاور وتسوية النزاعات. وتلزم الشركة نفسها باطلاع الآخرين من ذوي المصلحة على هذا التقييم وتنفيذ توصياته وتقويمه وتجديده بشكل منتظم.

١٥- تقدم الشركة تقريرًا علنيا على أساس سنوي حول آثار نشاطها ونشاط شركائها الآخرين ومساهمتهم في التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والبيئة. على أن يغطي التقرير كل الأسس المرجعية المشار إليها آنفاً بما في ذلك النجاح الذي حققته في تطبيق المبادئ الطوعية، وتقييما لبرنامج العمل الاقتصادي السلمي وواقع تنفيذ توصيات تقدير وتقييم الآثار .

التحالف الأوروبي للبترول في السودان

ECOS P.O.Box 19318 3501DH Utrecht The Netherlands
Tel: +31 30 24 28 485
E-Mail: wesselink@paxchristi.nl
www.ecosonline.org

obeikan.com